الأهرام

المصدر: الأتحاد

التاريخ: ١٦ فبراير ٢٠٠٥

اغتيال الحريري: نقطة اللاعودة بين سوريا والمعارضة

د. خالد الدخيل

كاتب سعودي

لن يكون مقبولا أن يطوي ملف اغتيال الحريري، ويسجل لمجهول كما حصل في حالات الاغتيال السابقة. هذه النتيجة تؤكد عدم مصداقية أجهزة الأمن والتحقيق اللبنانية.

شهدت بيروت أمس الاول أضخم عملية تفجير منذ الحرب الأهلية التي انتهت عام 1990 -1991، والنتيجة تنفيذ أضخم عملية اغتيال ذهب ضحيتها رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان السابق. السؤال الذي ظل ملحاً ومن دون إجابة: من يقف وراء الاغتيال؟ ومن المستفيد من هذه العملية؟ ليس من الصعب لدى البعض في ضوء تدهور الوضع السياسي مؤخراً في لبنان، خاصة لجهة الصدام الذي انفجر بين المعارضة اللبنانية وسوريا في أعقاب التجديد للرئيس اللبناني الحالي، إميل لحود، توجيه أصابع الاتهام للأجهزة السورية. لا بل إن المعارضة التي فقدت باغتيال الحريري أبرز وأقوى رموزها وجهت اتهاماً مباشراً للحكومتين اللبنانية والسورية بالمسؤولية عن هذا الاغتيال. لا يستند هذا الاتهام على دليل أو معطيات واضحة، وإنما إلى استنتاج بأن الطرف الوحيد المستفيد من اغتيال الحريري هو سوريا، والحكومة اللبنانية، التي تعتبرها المعارضة صنيعة سورية. يأتي هذا الاتهام في ضوء أن الاغتيال تم في أعقاب التدهور الخطير الذي شهدته لغة التخاطب بين المعارضة وأقطاب الحكم، حيث تبودلت اتهامات بالعمالة والخيانة بين الطرفين.

ربما رأت المعارضة أنها باغتيال رئيس بحجم الحريري، أرادت سوريا تحقيق أكثر من هدف: خلط الأوراق في لبنان بشكل يجعل من بقاء قواتها أمراً مطلوباً لحفظ التوازنات، ولحفظ الأمن والاستقرار. ثانياً: أنها بتوتير الوضع الأمني والسياسي في لبنان تستطيع سوريا إرباك المعارضة ومعها الأطراف الدولية، ومن ثم إجبار هذه الأطراف على تخفيف الضغوط الدولية عليها. ثالثاً: أنها بهذا الاغتيال أرادت سوريا أن توصل رسالة واضحة للمعارضة اللبنانية مفادها أنها (سوريا) قادرة على الوصول إلى أكبر زعامات المعارضة، وأنه لا أحد يستعصي عليها، خاصة أولئك الذين لا يرون حدوداً لمعارضة الوجود السوري في لبنان.

حجم عملية الاغتيال، ودقتها يشير إلى أن الجهة التي تقف وراءها جهة محترفة، وتعرف الكثير عن تحركات الرئيس الراحل الحريري. لا بل يقال إن موكب الحريري مزود بأجهزة قادرة على التشويش على أجهزة التفجير عن بعد. وإذا صح هذا، فإنه يؤكد أن الجهة المسؤولة عن الاغتيال لا تملك فقط القدرة التكنولوجية واللوجستية لتنفيذ عملية ضخمة ودقيقة بهذا الحجم، بل ربما تعرف شيئاً عن أجهزة التشويش المذكورة، بما يمكنها من مواجهتها وتحييدها. وكل هذه مواصفات لا يملكها على الأرجح إلا جهاز استخبارات دولة ما. السؤال هل هذه الدولة هي سوريا؟ من الناحية المنطقية ربما. لكن من الناحية المنطقية أيضاً ربما أنها إسرائيل؟ وربما أنها جهات في الحكومة اللبنانية نفسها؟

مصدر الخوف والقلق الآن أن ينفجر الوضع في لبنان بشكل قد يعيده إلى ما كان عليه قبيل وأثناء الحرب الأهلية، وأن يعود مسرحاً للصراع بين قوى إقليمية ودولية. اغتيال الرئيس الحريري يفوق في حجمه وخطورته اغتيال الزعيم الدرزي، كمال جنبلاط عام 1979. وسبب الاختلاف هنا يعود بشكل أساسي إلى تغير الظروف والمعطيات المحيطة بكل من هذين الحدثين. عام 1979 لم يحدث أن التأمت المعارضة ووجهت الاتهام إلى سوريا علناً، وطالبتها بالرحيل عن لبنان. وهذا ما حدث بالضبط ليلة البارحة. حيث أصدرت المعارضة بياناً في أعقاب اجتماعها في منزل الحريري أعلنت فيه أنها توصلت إلى ثلاث نتائج: الأولى أن الحكومتين اللبنانية والسورية مسؤولتان عن عملية الاغتيال، والثانية المطالبة بلجنة تحقيق دولية وذلك لعدم ثقتها بالأجهزة الأمنية وأجهزة التحقيق اللبنانية، والثالثة المطالبة بتنفيذ انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان قبل الانتخابات النيابية التي ستجري في شهر مايو القادم. وهذا يعني أنه باغتيال الحريري يكون الصدام بين سوريا والمعارضة اللبنانية قد وصل إلى نقطة اللاعودة.

هناك مصدر آخر للقلق، وهو ما تمر به

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

المنطقة من انفجارات وتحولات متتالية، محلية وإقليمية. تمر المنطقة الآن بمرحلة انتقالية عنيفة. وأبرز معالم هذه المرحلة أن الولايات المتحدة تتبنى تجاه العالم العربي سياسات هجومية غير مسبوقة، ومعها إسرائيل. الملمح الثاني هو الضعف الواضح للدول العربية في مواجهة هذه السياسات. في هذا السياق جاء احتلال العراق، وتحويله إلى نموذج مختلف، سواء أصبح هذا النموذج ديمقراطياً أم عكس ذلك. في السياق نفسه تأتي التحولات في الصراع العربي الإسرائيلي، واختزاله في صراع إسرائيلي فلسطيني. ثم بعد ذلك تأتي الضغوط باسم الإصلاح والديمقراطية.

في خضم كل ذلك. وفيما يتعلق بالمسألة اللبنانية السورية حدث أمران: انعزلت سوريا وبدت أضعف مما كانت عليه إبان دخول قواتها إلى لبنان عام 1976 أو عشية حرب الخليج الثانية عام 1991. لكن الأسوأ من ذلك أن الأداء السوري في لبنان كان يتجه نحو الأسوأ. وليس أدل على ذلك من حكاية التجديد للرئيس لحود. وهو التجديد الذي ما فتئ يزيد من عزلة سوريا داخل لبنان وخارجه، بل ويضعف من موقفها السياسي في المنطقة. والمفارقة هنا أنه كان بإمكان سوريا أن تحتفظ بقواتها في لبنان، وأن تحتفظ في الوقت نفسه بعلاقات مميزة مع حكومة هذا البلد، لكن بشرط أن تنأى بنفسها عن التدخل في شؤونه الداخلية. لم يكن هناك ما يبرر المضي مع فكرة التجديد، وفرضها بالقوة، خاصة أنه لم يكن هناك مرشح للرئاسة يمكن أن يعمل على إضعاف، أو فك هذه العلاقة. بل إن كل قيادات المعارضة الحالية، بما فيها رئيس الوزراء الراحل، تؤكد على أهمية هذه العلاقة الخاصة مع سوريا.

كانت هذه هي الصورة حتى يوم أمس. هل تبقى المعارضة على التزامها بفكرة العلاقة الخاصة هذه؟ أم أن عملية اغتيال الحريري قد قلبت المشهد تماماً، ومعها قلبت الحسابات وقضت في طريقها على كل عنصر من عناصر الشقه في النظام السوري. إذا كانت هذه هي النتيجة، فإن الموقف من سوريا قد يكون في طريقه إلى انقلاب غير مسبوق.

يوم أمس كان ميشال عون يكاد يكون الوحيد الذي يتحدث عن تحرير لبنان من الاحتلال السوري. لكن بعد الحريري، الذي عرف باعتداله وبإصراره على ضرورة الاحتفاظ بعلاقة استراتيجية مع سوريا، قد تجد المعارضة نفسها مجبرة على تبني موقف عون من سوريا. سيقول كثيرون في هذه المعارضة إن سوريا لا تهتم كثيراً بلبنان واللبنانيين، قدر اهتمامها بمصالح مؤسساتها الأمنية والاستخباراتية. ومن هذه الزاوية تحديداً قد يبدو من المنطقي أنه لا يمكن للسياسة السورية أن تكون بكل هذا الغباء والعنجهية، وتكون وراء اغتيال الحريري. هذا، ومن زاوية منطقية أيضاً، إذا كانت السياسة السورية تجاه لبنان ترتكز على قاعدة صلبة، ليس من الأخوة فقط، بل ومن العقلانية كذلك. الإشكالية أن عملية التجديد لم تكن عقلانية بكل المقاييس. على العكس فتحت الباب لكل الاتهامات، ووفرت المبررات لكل ما يقال عن السياسة السورية في لبنان من أنها سياسة تدخل واستتباع. وحتى في هذا لا تعتمد الحكومة السورية على وزارة الخارجية، بل على أجهزة الأمن والاستخبارات.

ليس أمام الحكم في لبنان الآن أقل من إنجاز مهمة التحقيق بشكل سريع وشفاف. لن يكون مقبولا أن يطوى ملف اغتيال الحريري، ويسجل لمجهول كما حصل في حالات الاغتيال السابقة. هذه النتيجة تؤكد عدم مصداقية أجهزة الأمن والتحقيق اللبنانية، وتزيد من شبهة تورطها في العملية، بل وتورط أجهزة الأمن السورية كذلك. وفي هذه الحالة ستتضاعف الضغوط لمواجهة الاستحقاقات التي يفرضها القرار 1559. الأصعب من ذلك أن على الحكومة اللبنانية مواجهة خيار لجنة التحقيق الدولية التي طالبت بها فرنسا، ودعمته المعارضة في بيانها الأخير. ستكشف الأيام القريبة كم كان اغتيال الحريري حادثاً فاصلا في تاريخ لبنان، خاصة في علاقته بسوريا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية